۴

کتاب شیعه

سال دوم، شمارهٔ دوم، پاییز و زمستان ۱۳۹۰ — دو فصلنامهٔ تخصصی مؤسسهٔ کتاب‌شناسی شیعه

ISSN 2228-5679

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین والصلوة والسلام علی خیر خلقه محمد وآله الطاهرین ولعنة الله علی اعدائهم اجمعین الی یوم الدین. اما بعد فانی لما رأیت من اخواننا المؤمنین رغبتهم الوافیة وانهلنا من عذب المذاهب الصافیة ولعبد فاقته لایزال یفیض من الوالد المکرم الی احد صاحب الفضائل والمکارم عنوان صحیفة الکمال وویباجة صفحة الجمال جذوة اللهم والذکاء وندوة العلم والعلاء سیف العلم المنتضی ولدنا الاعز السید مرتضی ایده الله تعالی تأیید آیاته الجلیلة وسدده بتسدیداته الجمیلة وامده بفیضاته الکاملة واسعده بالطافه الشاملة بالتقرب الیکم والتوجه به نحو مقامکم ان هدی وصلاح وتقوی ونجاح وکرم واخلاق وطیب اعراق وشرف ذات وحسن صفات وجد واجتهاد فی احراز کل فضیلة وتسابق لنیل المراتب الجلیلة والاعراق فقد استقی عرقه من منبع النبوة ورضع من ثدی الرسالة وعرق فیها بروحه فحقه لعلمائه العاملین وصفوة الفضلاء الکاملین تعلم الاعلام وعماد الاسلام الفاضل الاوحد جناب السید احمد ادامت ایات فضله باهرة وانجاز علمه زاخرة فنوثر ذلک الشجر ونهدل ذلک القطر وقد اذنت له ادام الباری علاه فی جمیع ما یعود الی الحکم الشرعی مما یقبل الاذن من الکبیر الحسیب وصیتی الیه والتی علیه ان یجعل التقوی شعاره ودثاره والورع نجیه وسمیره دون الاخلاء والاستار وان لا ینسانا من الدعاء فی الخلوات واوقات الصلوات والسلام علیه وعلی جمیع اخواننا المؤمنین المختلفین الیه والمترددین لدیه ورحمة الله وبرکاته حرره الاحقر محمد کاظم الطباطبائی فی الرابع والعشرین من رمضان المبارک سنة ۱۳۲۳

وثیقه

وثیقهٔ ذریهٔ السید محسن الأمین بخطه

وثیقه‌نامه صاحب عروه

تعلیقات علی الذریعة إلی تصانیف الشیعة — آیة‌الله سید محمد کاظم یزدی، درکلام
فقیه الاسلام حاج شیخ محمدرضا معزی — آیة‌الله شیری زنجانی گزارشی از قضایای
در فولی شرح حال حاج شیخ مهدی — مشروطیت در نجف و موضع سید
نجفی مسجدشاهی و پدرش حاج شیخ — مشروطه و سید و گزارشی از روزهای آخر
محمد علی شیخ عبدالجواد سیدهی جبل — عمر او برگی از کتاب الطبابة التجلیدیة
خاندان مفتی الشیعه زندگی نامه — گزارشی از مشروطه اجازه و نامه‌های سید
عاملی شرح حال — به او در باره سید محمد
خود نوشت آیت الله محمد تقی قائنی — برگی از زندگی آیة‌الله سید محمد کاظم
خود نوشت خود نوشت ابو طالب بخطه — یزدی گزیده اجازات، نامه‌ها و تقریظهای
سر گذشت آیت الله محمد حسن الأمین بخطه — سید گزیده اسناد و نامه‌های راجع به سید و
وثیقه ذریة السید محسن الأمین بخطه — عروه شاگردان سید در آذربایجان حاشیه
اجازات علامه محمد حسین بن محمد — المکاسب آیة الله طباطبائی یزدی اوراق
اسماعیل اردکانی اجازهٔ میرزای شیرازی — من رحلة الجهاد سید و وضع حوزهٔ نجف
و فاضل شربیانی به آقا سید محمد باقر — نگاهی به عروه حواشی سید بر یزدی بر
قزوینی دو جستار در بارهٔ کتاب الألفین — رسالهٔ سید علی موسوی قزوینی بر
دو نکته در بارهٔ موسوعة مکة المکرمة — بن ابی حفصهٔ تفسیر علی بن ابراهیم
والمدینة المنورة مجرد إشارة إلی الدکتور — القمی جبریل بن احمد فاریابی و کتاب
محمد عمارة نقدی بر چاپ ده جلدی — مفاخر الکوفة و البصرة وی رجال
أعیان الشیعة مدخلی بر واژه نامه — الشتة فی طبقات أعلام الشیعة
عاشورایی گزارش مراسم تکریم — روش شناسی طبقات اعلام
علامه شیخ آقا بزرگ تهرانی — الشیعة شیخ آقا بزرگ تهرانی

تفسير علي بن ابراهيم القمي

چکیده:
تفسیرعلی بن ابراهیم قمی، از متون تفسیری شیعه امامیه در قرن چهارم است که بر کتابهای تفسیری پس از خود، اثر زیادی گذاشت. نگارنده پس از اشاره به این تأثیرات، دربارهٔ اعتبار نسخه موجود تفسیر قمی سخن می‌گوید. وی پس از طرح دو اشکال بر این اعتبار، به آنها پاسخ گفته و به مقایسه منقولات طبرسی از قمی در مجمع البیان با نسخه موجود تفسیر قمی می‌پردازد. سپس به روایاتی اشاره می‌کند که در منابع دیگر، از تفسیر قمی نقل شده ولی در نسخه چاپی موجود نیست، به ویژه در کتاب تأویل الآیات الظاهرة نوشته سید شرف الدین نجفی. نگارنده نتیجه می‌گیرد که نسخه چاپی موجود با اصل کتاب تفاوتهایی دارد.

کلیدواژه: قمی، علی بن ابراهیم؛ شیعه – تفسیر مأثور؛ تفسیر مأثور – قرن چهارم؛ تفسیر قمی (کتاب)؛ تأویل الآیات الظاهرة (کتاب)؛ مجمع البیان (کتاب).

أبوالحسن عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي، أحد أعلام الإمامية في أواخر القرن الثالث و أوائل القران الرابع، و قد ترجم له النجاشي و أثنى عليه قائلاً: «ثقة في الحديث، ثَبَتٌ معتمدٌ، صحيح المذهب، سمع فأكثر»[1].

ومن أشهر مصنّفاته كتابه في تفسير القرآن المجيد، ذكره الشيخ والنجاشي والذهبي وابن حجر[2]، وذكر له ابن النديم كتابين في القرآن أحدهما نوادر القرآن[3]، والآخر أخبار القرآن ورواياته[4]، ولعلّه هو المعنيّ بالأخير وإن كان يظهر من الشيخ أنّه غيره.

وقد حظي تفسير القمي بشهرة معتدٍّ بها لدى علماء الإماميّة وغيرهم في القرون اللاحقة، ففي القرن الخامس نقل عنه الشيخ في كتابيه التبيان وتهذيب الأحكام، وفي القرن السادس نقل عنه الطبرسي في مجمع البيان وإعلام الورى وابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب، وفي القرن السابع نقل عنه ابن طاوس في سعد السعود وفرج المهموم، وفي القرن الثامن نقل عنه الشهيد الأول في القواعد و الفوائد واختصره ابن العتائقي الحلي[5]، وفي القرن التاسع نقل عنه الكفعمي في المصباح وقام باختصاره أيضاً[6]، وفي القرن العاشر نقل عنه الإسترابادي في تأويل الآيات الظاهرة، وفي أواخر القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر نقل عنه الأعلام الأربعة: العلّامة المجلسي في بحار الأنوار، والمحدّث الحرّ العاملي في وسائل الشيعة، والمحقّق السيّد هاشم بحراني في البرهان، والمحدّث الشيخ عبد علي الحويزي في نور الثقلين (قدّس الله أسرارهم)[7].

[الشريف بالنسخة المعتمدة عند العلامة المجلسي وغيره]

والنسخة التي وصلت إلى هؤلاء الأعلام الأربعة – وهي المتداولة بين المتأخّرين عنهم إلى هذا العصر[8] – تشتمل على أحاديث مسندة وأخرى مرسلة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام وغيرهم، بالإضافة إلى اشتمالها على عبارات كثيرة في تفسير الآيات الكريمة أو بيان موارد نزولها من دون إسنادها إلى أحد. ولكن يظهر من المحقّق السيد هاشم البحراني أنّه فهم كون هذه التفاسير ونحوها مرويّة عن الإمام الصادق عليه السلام، كما كان مثبتاً في بداية نسخته من التفسير هكذا: «تفسير الكتاب المجيد .. وهو تفسير مولانا أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق»[9].

سال دوم
شماره دوم
پاییز و زمستان ۱۳۹۰

والملحوظ أساساً في البحث عن اعتبار هذه النسخة وحجّيتها هو ما تضمّنته من الأحاديث المسندة إلى المعصومين عليهم السلام بطرق الرجال الثقات ممّا يتعلق بالأحكام الإلزاميّة أو الوقائع التاريخيّة وما بحكمها، وأمّا المراسيل ونحوها فالبحثُ عن اعتبار النسخة بالنظر إليها قليل الجدوى، كما لايخفى.

وكيف كان فيمكن الاستدلال على اعتبار هذه النسخة بوجهين:

الوجه الأول: ما ذكره السيّد الأُستاذ دام ظله في بعض الموارد، وتطبيقه في المقام أن يقال: إنّ للشيخ الطوسي طريقاً معتبراً إلى تفسير القمي مذكوراً في فهرسته[1]، وصاحب الوسائل له طرق معتبرة إلى مرويات الشيخ في كتاب الفهرست، ومنها كتاب التفسير وقد ذكرها في خاتمة الوسائل[2]، فبذلك يمكن التوصّل إلى اعتبار نسخة صاحب الوسائل من هذا الكتاب، وهي مطابقة للنسخة المتداولة منه، كما يظهر بالمقابلة بين ما أورده عنه وما ورد في النسخ المتداولة.

ولكن هذا الوجه غير واضح؛ فإنّ أسانيد صاحب الوسائل إلى مرويات الشيخ الطوسي قدس سره من الأصول والكتب إنّما هي طرقه إلى نسخ الشيخ من تلك المصنّفات أو إلى عناوينها المذكورة في الفهرست لا إلى النسخ الواصلة إلى صاحب الوسائل منها، وكم فرق بين الأمرين، فوجود السند إلى أصل الكتاب - مثلاً - لا يثبت صحّة النسخة الواصلة بطريق الوجادة.

ومن المؤكّد أنّ معظم مصادر صاحب الوسائل قد وصلت إليه بهذا الطريق، كما هو الحال بالنسبة إلى معاصره العلّامة المجلسي قدس سره وسائر المتأخرين، وقد ظهر ذلك جليّاً بالعثور على نسخه الشخصيّة من بعض مصادره كتاب عليّ بن جعفر، وما سمّاه بنوادر أحمد بن محمّد بن عيسى، وكتاب سليم بن قيس وكتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد[3].

بالجملة لاريب في أنّ صاحب الوسائل (رضي الله عنه) لم يكن يختلف عن باقي الأعلام المتأخّرين في طريقة حصوله على كتب المتقدّمين ومصنّفاتهم، وهي طريقة الوجادة مع الاعتماد على القرائن والشواهد الداخليّة والخارجيّة في صحّة النسبة واعتبار النسخة[4]، وربما كان - كما يقول المحدّث النوري - يتشبّث في الاعتماد أو النسبة بوجوه ضعيفة وقرائن خفيّة[5]، كما لوحظ ذلك فيما سمّاه بـ«نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى».

فالنتيجة أنّه لا سبيل إثبات اعتبار النسخة المتداولة من تفسير عليّ بن إبراهيم عن طريق صحّة سند صاحب الوسائل إلى مرويّات الشيخ الطوسي قدس سره.

الوجه الثاني: إنّ تفسير عليّ بن إبراهيم وإن وصلت نسخته إلى المتأخّرين بطريق الوجادة، بالإضافة إلى أن راويها المثبت اسمه في بدايتها، وهو أبو الفضل العبّاس بن محمّد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر، ممّن لن تثبت وثاقته، بل لايوجد له ذكر في كتب الرجال، وإن ذكر في بعض كتب الأنساب، وكذلك الراوي عنه، أي قائل قوله: «حدّثني أبو الفضل العبّاس ...» فإنّه لم يعرف من هو، فضلاً عن أن يثبت اعتبار حديثه.

ولكن هذا كلّه لايمنع من الاعتماد على هذه النسخة، كما هو الحال بالنسبة إلى كثير من النسخ الواصلة إلى المتأخّرين من تأليفات المتقدّمين، كأكثر كتب الصدوق والمفيد والمرتضى والشيخ، فضلاً عن كتب من تقدّمهم كالجعفريات ومسائل عليّ بن جعفر والمحاسن للبرقي وقرب الإسناد للحِمْيَري وغيرها.

فإنّ الملاحظ - كما مر الإيعازُ إليه آنفاً - أنّ معظم ما بقي من كتب السابقين ووصل إلى العلّامة المجلسي وصاحب الوسائل ومن تأخّر عنهم لم يصل إليهم بطريق السماع أو القراءة أو المناولة أو نحوها طبقة بعد طبقة إلى أن ينتهي إلى مؤلّف الكتاب، بل وصل في الغالب بطريق الوجادة حيث كان يعثر على نسخة - أو أزيد - من كتاب، فيتمّ الاعتماد عليها والنقل عنها وتداولها واستنساخها، وربما تصبح هي النسخة

الأمّ لعشرات النسخ اللاحقة، و يخرج الكتاب عن كونه نادر الوجود إلى كتاب شائع النسخ متداولها*.

ويُلاحظ أحياناً أنّ النسخة الأُمّ كانت مصدّرة بطريق صاحبها إلى المؤلّف، و فيه شخص غير معروف، ولكن ذلك لم يمنع من الاعتماد عليها، كما هو الحال بالنسبة إلى فهرست الشيخ و أمالي الصدوق و غيبة النعماني و غيرها. ففي مقدمة الفهرست – مثلاً – ورد هكذا: «أخبرنا الشيخ الفقيه الصالح رشيدالدين أبو البركات العبداد بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن خسرو الديلمي ... قال: أخبرني الفقيه جمال الدين أبو عبدالله الحسين بن هبة بن الحسين المعروف بابن رطبة السوراوي ... قال: أخبرني الفقيه أبو عليّ الحسن بن محمّد بن الحسن الطوسي، قال: أخبرني السعيد الوالد أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسي، قال ...)»[1].

و قائل قوله: «أخبرنا» غير معلوم، كما أنّ الشيخ العبداد بن جعفر ليس له ذكر في غير هذا الموضع، والظاهر أنّ صاحب الرياض اعتمد عليه في وصفه بأنّه من أكابر علمائنا»[2].

وبالجملة إنّ مجرد كون نسخة الكتاب قد وصلت إلى المتأخّرين بطريق الوجادة، وكونها مصدّرة باسم شخص أو أشخاص غير موثّقين لايكون مانعاً من الاعتماد عليها، نعم لا بد من توفّر قرائن و شواهد كافية تورث الوثوق بصحتها.

و من عوامل حصول الوثوق بصحّة النسخة: اشتهار الكتاب و تداول نسخه بين الأصحاب سماعاً و قراءةً و مناولةً وكتابةً، و غيرذلك إلى عصر الناسخ.

و منها: كون النسخة بخطّ أحد العلماء الأثبات أو أن يكون عليها خطّه و تصحيحه.

و منها: تطابق النصوص المنقولة عن الكتاب في كتب السابقين مع ما يوجد في النسخة الواصلة.

و هذا العامل الأخير يمكن أن يدّعى توفره فيما يخصّ النسخة المتداولة من تفسير عليّ بن إبراهيم، فإنّه يوجد عدد من المصادر القديمة نسبياً التي نقلت عن هذا التفسير، و من أهمّ تلك المصادر التي توسعت في النقل عنه هو تفسير مجمع البيان للطبرسي[3]، و قد قارنت في عشرات الموارد بين ما أورده عنه و ما هو الموجود في النسخة المتداولة، فلاحظت أنّ المحكي يطابق الموجود تقريباً ولا اختلاف بينهما إلّا جزئياً، ممّا يمكن أن يحمل على كونه مقتضيات النقل بالمعنى أو ما يحصل بسبب الحذف و الاختصار و التقديم و التأخير في بعض الجمل و العبارات، و نحو ذلك ممّا لايشكل اختلافاً معتدّاً به[4].

و هكذا يمكن أن يستحصل الاطمئنان بصحّة النسخة المتداولة، و إحراز أنّها بالفعل هو كتاب التفسير لعليّ بن إبراهيم القمي.

[الإشكال في النسخة المتداولة للتفسير من جهتين]

ولكن، يمكن الإشكال فيما ذُكر من جهتين:

الجهة الأولى

إنّ هناك شواهد واضحة على أنّ قسماً كبيراً ممّا تضمّنته النسخة المتداولة لتفسير القمي ليس من مرويّات عليّ بن إبراهيم، و أوّل من تنبّه إلى ذلك – فيما أعلم – هو المحقّق الشيخ آقا بزرك الطهراني رحمه الله في الذريعة[5].

و القسم المشار إليه هي الأحاديث المبدوءة بأسماء عدد من الرجال أبرزهم:

١. أحمد بن محمّد، و هو أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عُقْدة الهمداني المتوفّى عام ٣٣٢ أو ٣٣٣، و معظم روايات تفسير أبي الجارود في هذه النسخة المرويّة عن طريقه[6].

٢. محمّد بن همام، و هو محمّد بن أبي بكر همام بن سهيل الكاتب الإسكافي المتوفّى عام ٣٣٦.

٣. محمّدبن أحمد بن ثابت.

٤. حُمَيد بن زياد المتوفّى عام ٣١٠.

٥. الحسين بن عامر، و هو الحسين بن محمّد بن عامر

الأشعري.

٦.أحمد بن إدريس المتوفّى عام ٣٠٦.

٧.محمّد بن جعفر الرزاز المتوفّى عام ٣١٢.

٨.الحسين بن عليّ بن زكريا.

٩.عليّ بن الحسين، و هو السعد آبادي.

١٠. محمّد بن عبدالله، و هو ابن جعفر الحِمْيري.

١١.محمّد بن جعفر، و هو ابن محمّد بن عون.

١٢.الحسن بن عليّ بن مهزيار.

وهناك غير هؤلاء من يناهز عشرين شخصاً آخر أحصاهم المحقّق صاحب الذريعة[٣].

والشاهد على أنّ مرويّات هؤلاء ليست جزءاً من تفسير القمي أمور:

أوّلها: إنّ هؤلاء ليسوا في أساتذة عليّ بن إبراهيم، فإنّهم من الطبقة الثامنة – و هي طبقة عليّ بن إبراهيم نفسه – بل إن ابن عُقْدة[٣] وابن همام من أحداث الطبقة الثامنة وكبار الطبقة التاسعة، فرواية عليّ بن إبراهيم عنهم مستغربة، و لا سيّما أنّه لم يعهد روايته عن أيّ منهم فيما يناهز ستة آلاف رواية له في المجاميع الحديثية المختلفة وأهمها وأوسعها الكافي.

و أمّا توجيه ذلك بأنّ المفسّر القمي كان يحاول تفسير الآيات بالروايات، و حيث لم يجد تفسير بعضها بما يرويه عن مشايخه اتّجه إلى روايات معاصريه، فروى عنهم ما يكفي لتفسيرها فهو توجيه غير صحيح:

أوّلاً: لأنّ بعض تلك الروايات واردة في موارد روايات مشايخ عليّ ابن إبراهيم، و بعضها واردة في موارد تفاسيره للآيات الكريمة بنحو لا يطابق ما ورد في روايات معاصريه، و فيما يلي نماذج من القسمين:

١.أورد تفسير آية النور عن محمّد بن همام و عن حميد بن زياد بنحوين، ثمّ قال: قال عليّ بن إبراهيم في قوله ﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ ...﴾ فإنّه حدّثني أبي ... إلى آخر الرواية[٣].

٢.ذكر رواية عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ ثمّ أعقبها بذكر رواية محمّد بن عبدالله الحميري عن أبيه في تفسيره بنحو آخر[٣].

٣.أورد تفسير قوله تعالى ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ عن أحمد بن عليّ بنحو ثمّ أعقبه بتفسير عليّ بن إبراهيم له بنحو آخر[٣].

٤.ذكر تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ عن عليّ بن إبراهيم بنحو، ثمّ أورد تفسيره عن أبي الجارود بنحو آخر[٣].

٥.أورد تفسير عليّ بن إبراهيم لقوله تعالى ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ بنحو، ثمّ ذكر رواية أحمد بن إدريس في تفسيره بنحو آخر[٣].

و على غرار ما ذكر موارد كثيرة أخرى.

و بعد هذا كيف يصحّ القول بأنّ «روايات المعاصرين» قد أوردها عليّ بن إبراهيم لتكميل تفسيره فيما لم يعثر على رواية مشايخه في مواردها؟!

و ثانياً: إنّ عليّ بن إبراهيم لم يكن بصدد استقصاء الروايات الواردة في التفسير أو تفسير جميع الآيات الكريمة بالروايات، و إلا لكان له في روايات مشايخه غنى وكفاية، كما يظهر ذلك بتصفّح كتاب البرهان في تفسير القرآن للعلّامة السيّد هاشم البحراني، فإنّه أورد فيه نقلاً عن الكتب الأربعة و غيرها عشرات الروايات التي رواها عليّ بن إبراهيم عن مشايخه في تفسير الآيات الكريمة ممّا لم يوردها في تفسيره، و من المستبعد جدّاً أن تكون هذه الروايات كلّها من قبيل المنقول بالإجازة المجرّدة عن الاطّلاع على الكتب المشتملة عليها، و على ذلك فلو كان بصدد الجمع و الاستقصاء لكان الأجدر به أن يتصفّح كتب مشايخه و مروياتهم و يستخرج تلكم الروايات الكثيرة و يوردها في كتابه لا أن يلتجيء إلى روايات معاصريه.

و فيما يلي قائمة ببعض الروايات المشار إليها في جزء يسير من أوائل كتاب البرهان:

١.رواية الصدوق عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن سنان... في تفسير قوله تعالى: «الصِّراطَ المُستَقيمَ»[٣١].

٢.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن بكر بن صالح في تفسير قوله تعالى: «والَّذينَ يُؤمِنُونَ بِما أُنزِلَ إِلَيكَ»[٣٢].

٣.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... في تفسير قوله تعالى: «فَتَلَقّى آدَمُ مِن رَبِّهِ كَلِماتٍ»[٣٣].

٤.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... في تفسير قوله تعالى: «وَأَوفُوا بِعَهدي أُوفِ بِعَهدِكُم»[٣٤].

٥.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... في تفسير قوله تعالى: «وَاستَعينُوا بِالصَّبرِ وَالصَّلاةِ»[٣٥].

٦.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد ... في تفسير قوله تعالى: «وَقولُوا لِلنّاسِ حُسنًا»[٣٦].

٧.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى ... في تفسير قوله تعالى: «وَكانُوا مِن قَبلُ يَستَفتِحونَ عَلَى الَّذينَ كَفَروا»[٣٧].

٨.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ... في تفسير قوله تعالى: «وَكَذٰلِكَ جَعَلنٰكُم أُمَّةً وَسَطًا»[٣٨].

٩.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ... في تفسير قوله تعالى: «أَمَّن يُجيبُ المُضطَرَّ إِذا دَعاهُ»[٣٩].

١٠.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد ... في تفسير قوله تعالى: «إِنَّما الصَّدَقاتُ لِلفُقَراءِ وَالمَساكينِ»[٤٠].

١١.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد الجوهري ... في تفسير قوله تعالى: «فَمَن كانَ مِنكُم مَريضًا»[٤١].

١٢.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن سنان ... في تفسير قوله تعالى: «بَيِّنٰتٍ مِنَ الهُدىٰ وَالفُرقانِ»[٤٢].

١٣.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ... في تفسير قوله تعالى: «الخَيطُ الأَبيَضُ مِنَ الخَيطِ الأَسوَدِ»[٤٣].

١٤.رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... في تفسير قوله تعالى: «وَلِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ البَيتِ»[٤٤].

١٥.رواية الصدوق، عن أبيه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ... في تفسير قوله تعالى: «فَإِذا استَمتَعَ فَمَن تَمَتَّعَ بِالعُمرَةِ إِلَى الحَجِّ»[٤٥].

١٦. رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... في تفسير قوله تعالى: «الحَجُّ أَشهُرٌ مَعلُومٰتٌ»[٤٦].

إلى غير ذلك من الموارد التي يتيسّر إحصاؤها بالتتبّع.

تنبيه: إنّه يوجد في مواضع كثيرة من النسخة المتداولة من التفسير بعد إيراد روايات المعاصرين لعليّ بن إبراهيم جملة: «رجعٌ إلى تفسير عليّ بن إبراهيم»[٤٥]. أو «رجع إلى رواية عليّ بن إبراهيم»[٤٦]. أو «رجعٌ إلى حديثُ عليّ بن إبراهيم»[٤٧]. أو «و في رواية عليّ بن إبراهيم»[٤٨]. أو «قال عليّ بن إبراهيم في قوله...»[٤٩] و جاء في مورد واحد عند ذكر رواية لمحمّد بن أحمد بن ثابت ما لفظه: «فيه زيادة أحرف لم تكن في رواية عليّ بن إبراهيم»[٥٠].

و هذه التعابير قرائن واضحة على اشتمال النسخة على ما ليس من رواية عليّ بن إبراهيم و تفسيره، و إنّه كان بناء الجامع لها على الفصل و التمييز بين القسمين بإيراد هذه الفواصل.

و أمّا توجيه ذكرها – مع البناء على كون النسخة بتمامها من عليّ بن إبراهيم – بأنّه أراد الفصل بين ما يورده تفسيراً للآيات الكريمة من عند نفسه و بين ما يرويه عن مشايخه و معاصريه عن الأئمّة عليهم السلام في تفسيرها حتّى لا يختلط أحدهما بالآخر... فهو توجيهٌ ضعيفٌ جدّاً، إذ أنّ هذه الجمل

وقعت في مطلق مواردها فصلاً بين الروايات المرويّة عن معاصري القمي و بين ما ذكره هو من الروايات و التفسير، ولم أعثر على مورد واحد وقعت جملة: «قال عليّ بن إبراهيم» أو «رجع إلى رواية عليّ بن إبراهيم» مثلاً بين ما ذكره عليّ بن إبراهيم من شرح و تفسير و رواية.

فيلاحظ أنّه يذكر رواية أبي الجارود، ثمّ يقول: و قال عليّ بن إبراهيم[1]، أو يذكر رواية جعفر بن محمّد و أحمد بن إدريس، ثمّ يقول: و قال عليّ بن إبراهيم[2]، أو يذكر رواية محمّد بن جعفر، ثمّ يقول «و قال عليّ بن إبراهيم»[3]، أو يذكر رواية أبي الجارود، ثمّ يقول: «رجع إلى تفسير عليّ بن إبراهيم»[4]، أو «رجع إلى حديث عليّ بن إبراهيم»[5]، أو «و في رواية عليّ بن إبراهيم»[6] و هكذا في عشرات الموارد الأخرى.

و مع ذلك كيف يستقيم القول بأنّ هذه الجُمَل و العبارات إنّما هي من عليّ بن إبراهيم نفسه، أوردها للتمييز بين ما يذكره من التفسير و ما يرويه بطرق مشايخه و معاصريه؟!

ثالثها: إنّ المصادر التي نقلت عن تفسير عليّ بن إبراهيم – و من أوسعها في النقل عنه مجمع البيان و تأويل الآيات الظاهرة – لم تنقل عنه ما وقع في القسم الثاني المشار إليه[7]، ولو كان هذا القسم من أصل كتاب التفسير لا من الزيادات عليه لكان بعض المنقول – فيما يناهز مئتي مورد نقل فيها عنه – من روايات هذا القسم، إذ لا يمكن بموجب حساب الاحتمالات أن يتّفق كون جميع الموارد المنقولة من القسم الأول، مع وضوح عدم العناية بذلك من قبل الناقلين.

و بالجملة لا ينبغي الإشكال في أنّ النسخة الواصلة من كتاب تفسير عليّ بن إبراهيم إلى العلّامة المجلسي و معاصريه تتضمّن من الروايات و التفاسير ما ليس لعليّ بن إبراهيم.

ولكن يمكن أن يقال: إنّ هذا لا يضر – في حدّ ذاته – باعتبار ما ورد في هذه النسخة من تفاسير عليّ بن إبراهيم و رواياته بعد بناء الجامع لها على الفصل و التمييز بين ما يرويه عن عليّ بن إبراهيم و ما يورده بطرق سائر مشايخه بمثل قوله: «رجع إلى حديث عليّ بن إبراهيم» و نحو ذلك مما مرّ.

نعم الملاحظ أنّ التمييز بين القسمين بمثل ما ذكر غالبي و ليس دائمياً، ففي موارد عديدة لم يفصل الجامع بين رواية أبي الجارود و أضرابها و كلام عليّ بن إبراهيم أو روايته بشيء أصلاً[8]، ولكنه لا يضر أيضاً، فإنّ مسانيد عليّ بن إبراهيم – التي هي الأهم فيما يحتويه كتاب التفسير – مميّزة عمّا عداها دائماً، فإنّها مرويّة عن أبيه غالباً، و ربما يوجد ما يكون مروياً عن بعض مشايخه الآخرين، ولكنّهم جميعاً من الطبقة السابعة بخلاف الروايات الأخرى، فإنّها مبدوءة بأسماء من هم من الطبقة الثامنة أو التاسعة.

بالإضافة إلى أنّ روايات عليّ بن إبراهيم تبدأ عادة بجملة «حدثني» بصيغة المتكلّم وحده[9]، وأمّا روايات الآخرين فالغالب ابتداؤها بجملة «حدثنا» أو «أخبرنا» بصيغة المتكلّم الجمع، فلاحظ[10].

و كيف كان فأقصى ما يقتضيه تضمّن النسخة المتداولة من تفسير عليّ بن إبراهيم للروايات المرويّة بطرق عدد من معاصريه هو أن بعض تلامذته – ولعلّه العباس بن محمّد راوي هذه النسخة – أدرج في نسخته من كتاب التفسير جملة من روايات سائر مشايخه و أساتذته تكميلاً للكتاب و إتماماً لفائدته، و هذا لا يخدش بوجه اعتبار القسم المروي عن عليّ بن إبراهيم، بعد ما مرّ من إمكان استحصال الوثوق بصحّته بالنظر إلى مطابقة المنقول عن كتاب التفسير لما هو الموجود في هذه النسخة.

و جدير بالذكر أنّ هذه النتيجة هي ما توصل إليها المحقّق صاحب الذريعة و غيره ممّن التفت إلى أن النسخة المتداولة تشتمل على روايات أشخاص آخرين غير عليّ بن إبراهيم، فقالوا إن هذه النسخة هي تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي، ولكن مع إضافة بعض الروايات مما هي من مرويات غيره أضافها تلميذه العباس بن محمّد تتميماً له و تكثيراً لنفعه[11].

الجهة الثانية:

إنّ المصادر التي اعتمدت على تفسير القمي و نقلت عنه منذ القرن الخامس و إلى القرن الحادى عشر متعدّدة، كما تقدّم فى صدر البحث. و الملاحظ أنّه إن كان هناك موارد كثيرة يوافق المنقول فيها عن تفسير القمي ما هو الموجود فى النسخة المتداولة منه ولو بعض التفاوت الذي لا يعدّ جوهرياً[٣٦] إلا أنه يوجد بإزائها موارد كثيرة أخرى يخالف المنقول فيها ما هو الموجود فى هذه النسخة أو أنه لم يوجد فيها أصلاً.

و فيما يلى نماذج من ذلك:

١.ففى مجمع البيان فى تفسير قوله تعالى «إلا ما ظهر منها»: فى تفسير على بن إبراهيم: الكفّان و الأصابع[٣٧].

و لم أجده فى المطبوع من التفسير، و موضعه فيه ج٢ص١٠١.

٢.وفى مجمع البيان أيضاً فى تفسير قوله تعالى «فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا» إن فيه أقوالاً ثالثها: أنها الأفلاك يقع فيها أمر الله تعالى، فيجرى بها القضاء فى الدنيا، رواه على بن إبراهيم[٣٨].

و لم أجده فى المطبوع فى كتاب التفسير، و موضعه من ج ٢ ص ٤٠٣[٣٩].

٣.فى مناقب آل أبي طالب:

فى تفسير على [بن إبراهيم] بن هاشم القمّي قال سعيد بن المسيب: سألت على بن الحسين [عليه السلام] عن رجل ضرب امرأة حاملاً برجله، فطرحت ما فى بطنها ميتاً، فقال عليه السلام: إذا كان نطفة فعليه عشرون ديناراً و هي التى وقعت فى الرحم و استقرّت فيه أربعين يوماً... إلى آخر الخبر[٤٠].

و لم أجده فى المطبوع من كتاب التفسير، و يوجد بذيله رواية مرويّة عن سليمان بن خالد فى ج٢ ص٤٠٣[٤١].

٤.و في كتاب بعض مثالب النواصب في نقض كتاب بعض فضائح الروافض، نقل عن الأصل أنّه حكى كلاماً عن تفسير علي بن إبراهيم بن هاشم في تفسير قوله «وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ» من سورة الأنعام بأبسط من هذه الرواية فقال ما هذا لفظه: وكان من خبره أن آزر أباه كان منجماً لنمرود ...، و النص مطول ينتهى بقوله: من يعبدني يفوتني[٤٢].

ولكن الموجود في المطبوع من كتاب التفسير ج ١، ص ٢٠٦ و ٢٧٠ يخالف المنقول صدراً و ذيلاً، ففي صدره عقيب ذكر الآية الكريمة هكذا: فإنّه حدّثني أبي عن صفوان عن ابن مسكان، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إنّ آزر أبا إبراهيم كان منجماً لنمرود ... إلخ.

و ورد في ذيل الخبر في فرج المهموم عن تفسير القمي هكذا: و ما أنا من المشركين، فكشف له عن السماوات حتّى رأى العرش و ما فوقه و ما تحته و نظر إلى ملكوت السماوات و الأرض قال العالم عليه السلام لما رأى إبراهيم ملكوت السماوات و الأرض التفت فرأى رجلاً يزني ... إلى آخره.

٥.في سعد السعود:

فصلٌ فيما نذكره من الجزء الثاني من تفسير عليّ بن إبراهيم، و هو من جملة المجلد الأول في ثاني الوجهة من القائمة الأولى من الكراس التاسع عشر بلفظه: و أما قوله «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ» حدثني عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن حنان .. إلى آخر الخبر[٤٣].

و هو موجود في المطبوع من كتاب التفسير ج ١، ص ٢٧٧، ولكن مع بعض الاختيار و تغاير في الألفاظ مما لا ينسجم مع تصريح ابن طاوس بأن ما ينقله إنّما هو بلفظه[٤٤].

٦.في فرج المهموم:

و قد روى هذا الحديث عليّ بن إبراهيم (رضوان الله عليه) في تفسير القرآن في تفسير قوله جل جلاله «فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ» من سورة الأنعام بأبسط من هذه الرواية فقال ما هذا لفظه: وكان من خبره أن آزر أباه كان منجماً لنمرود ...، و النص مطول ينتهى بقوله: من يعبدني يفوتني[٤٥].

ولكن الموجود في المطبوع من كتاب التفسير ج ١، ص ٢٠٦ و ٢٧٠ يخالف المنقول صدراً و ذيلاً، ففي صدره عقيب ذكر الآية الكريمة هكذا: فإنّه حدّثني أبي عن صفوان عن ابن مسكان، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إنّ آزر أبا إبراهيم كان منجماً لنمرود ... إلخ.

و ورد في ذيل الخبر في فرج المهموم عن تفسير القمي هكذا: و ما أنا من المشركين، فكشف له عن السماوات حتّى رأى العرش و ما فوقه و ما تحته و نظر إلى ملكوت السماوات و الأرض قال العالم عليه السلام لما رأى إبراهيم ملكوت السماوات و الأرض التفت فرأى رجلاً يزني ... إلى آخره.

ولكن هذا الذيل مرويّ في المطبوع ج١، ص ٢٠٥ هكذا: وحدثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزّاز، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لمّا رأى إبراهيم ملكوت السماوات و الأرض التفت فرأى رجلاً يزني ... إلخ.

فيلاحظ: أنّ المذكور في فرج المهموم رواية واحدة مرسلة و المذكور في التفسير المطبوع روايتان مسندتان!! مع تنصيص ابن طاوس على أنه ينقل عن كتاب التفسير بلفظه.

٧. في تأويل الآيات الظاهرة:

قال عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عن المفضّل، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: ألم وكل حرف في القرآن منقطعة ... إلى آخر الرواية[٣٦].

ولكن الموجود في المطبوع من كتاب التفسير (ج١، ص ٣٠) بدلاً عنها رواية أخرى هكذا:

قال أبوالحسن عليّ بن إبراهيم: حدّثني أبي، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن سعدان بن مسلم، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الكتاب عليّ... إلى آخر الرواية.

ابن أبي عمران، عن يونس، عن سعدان بن مسلم عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الكتاب عليّ ... إلى آخر الرواية.

و بين المتنين تغاير كثير، و أمّا السند فمختلف تماماً.

٨. في تأويل الآيات الظاهرة: عليّ بن إبراهيم في تفسيره قال في قوله تعالى ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا﴾ إنّها نزلت في الذين غصبوا حقوق آل محمّد صلى الله عليه وآله[٣٧].

ولكن الموجود في المطبوع ج ١، ص ١١٠ هكذا «ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ» يعني: بعهد من الله و عقد من رسول الله.

٩. في تأويل الآيات الظاهرة: عليّ بن إبراهيم في تفسيره قال: حدّثني أبي، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ﴾ قال: طريق الإمامة[٣٨].

ولكن الموجود في ج١، ص ٢٢١ من غير إسناد هكذا ﴿وإنّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه﴾ قال: الصراط المستقيم الإمام فاتبعوه».

١٠. في تأويل الآيات الظاهرة: ذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره أنّ قوله ﴿فليفرحوا﴾ المعني به الشيعة، قال: روى محمّد بن مسلم، عن الأصبغ بن نباته، عن أمير المؤمنين عليه السلام في قوله تعالى ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَ بِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ قال: فبذلك فليفرحوا شيعتنا، هو خير ممّا أعطوا أعداؤنا من الذهب و الفضة[٣٩].

ولكن الموجود في المطبوع ج ١، ص ٣١٣: «بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ...» قال: الفضل رسول الله، و رحمته أمير المؤمنين، فبذلك فليفرحوا قال: فليفرح شيعتنا هو خير مما أعطوا أعداؤنا من الذهب و الفضة.

١١. في تأويل الآيات الظاهرة: عليّ بن إبراهيم في تفسيره، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر ابن أذينة، عن زيد الشحّام عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزوجل ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللهِ كُفْراً ...﴾ إلخ[٤٠].

ولكن الموجود في المطبوع ج ١، ص ٣٧١ إيراد الرواية بسند آخر هكذا: «حدّثني أبي، عن محمّد ابن أبي عمير، عن عثمان بن عيسى، عن أبي عبدالله عليه السلام... إلخ.

١٢. في تأويل الآيات الظاهرة: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله في قول الله عزّوجلّ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً...﴾ قال: روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: بينا أنا راقد بالأبطح و عليّ يميني ... إلخ[٤١].

ولكن المذكور في المطبوع ج٢ ص ١٣: وروى الصادق عن رسول الله أنّه قال بينا راقد بالأبطح ... إلخ.

١٣.في تأويل الآيات الظاهرة: عليّ بن إبراهيم في تفسيره عن أبيه، عن محمّد بن خالد، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن عبدالخالق قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في قول الله عزوجل «لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيّاً ...» إلخ[٣].

ولم أجد الرواية في المطبوع، و موضعها فيه ج ٢، ص ٤٨.

١٤.في تأويل الآيات الظاهرة: قال عليّ بن إبراهيم روى النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله عزوجل: «قُلْ كُلٌّ مُتَرَبِّصٌ ...» إلى آخر الرواية[٤].

ولكن المذكور في المطبوع ج ٢، ص ٦٦ بعد ذكر الآية حديث آخر هكذا: «حدّثني أبي، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، قال: قال لي أبو عبدالله: نحن و الله سبيل الله الذي أمر باتباعه ...» إلى آخر الرواية.

فالموجود في المطبوع يخالف المذكور في كتاب التأويل سنداً و متناً.

١٥.في تأويل الآيات الظاهرة: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم ابن سليمان، عن المعلّى بن خُنَيس، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى «وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ ...» إلى آخر الرواية[٥].

ولكن لم أعثر عليها في التفسير المطبوع، و موضعها ج ٢، ص ١٤١.

١٦.في تأويل الآيات الظاهرة: ذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره في تأويل ... سورة محمّد صلى الله عليه وآله ... قال: حدّثني أبي، عن إسماعيل بن مرار، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألته ... إلى آخر الرواية[٦].

ولكن لم أجدها في التفسير المطبوع و موضعها ج ٢، ص ٣٠٢.

١٧.في تأويل الآيات الظاهرة: قال – أي عليّ بن إبراهيم – وقرأ أبو عبدالله هذه الآية هكذا: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ ...» إلى آخر الرواية[٧].

ولم أعثر على هذه القراءة في التفسير المطبوع وموضعها ج ٢، ص ٣٠٨.

١٨.في تأويل الآيات الظاهرة: ذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره ما صورة لفظه: قال سألته عن هذه الآية «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...» إلى آخر الرواية[٨].

ولكن المذكور في التفسير المطبوع ج ٢، ص ٣١٨ يختلف عنه في اللفظ، مضافاً إلى أن المذكور في كتاب التأويل يشتمل على إضافة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام.

١٩.في تأويل الآيات الظاهرة: أورد رواية في تفسير قوله تعالى «يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَ الْمَلائِكَةُ صَفّاً» ثمّ قال: و ذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره مثله[٩].

ولكن لم أعثر عليه في التفسير المطبوع و موضعه ج ٢، ص ٤٠٢.

٢٠.في تأويل الآيات الظاهرة: عند ذكر الآية الكريمة «عَلِمَتْ نَفْسٌ ما قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ»: عليّ بن إبراهيم في تفسيره أنها نزلت ... إلى آخر كلامه[١٠].

ولم أعثر على ذلك في التفسير المطبوع و موضعه ج ٢، ص ٤٠٩.

٢١.في تأويل الآيات الظاهرة: عليّ بن إبراهيم، في تفسيره عن يحيى الحبلي عن عبدالله بن مسكان بإسناده عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله عزّ و جلّ «وَ التِّينِ و الزَّيْتُونِ * وَ طُورِ سِينِينَ» ... إلى آخر الرواية[١١].

ولم أجد الرواية في التفسير المطبوع و موضعها ج ٢، ص ٤٢٩.

٢٢.في تأويل الآيات الظاهرة: قال عليّ بن إبراهيم، في تفسيره قال أبو جعفر عليه السلام في قوله عز و جل «وَ لاَ تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ»: إنّ الحسنة التقية و السيئة الإذاعة[١٢].

ولكن المذكور في التفسير المطبوع، ج ٢، ص ٢٦٦ بعد ذكر الآية الكريمة: «قال إدفع سيئة من أساء إليك بحسنتك»[١٣].

٢٣.في تأويل الآيات الظاهرة: ذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره

قال: قال أبوجعفر عليه السلام ... إلخ.[1]

ولم أجده في التفسير المطبوع، وموضعها ج٢، ص ٣١٧.

٢٤. في تأويل الآيات الظاهرة: عند ذكر قوله تعالى ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ قال عليّ بن إبراهيم في تفسيره: هو أمير المؤمنين عليه السلام[2].

ولم أجد ذلك في التفسير المطبوع، وموضعها ج٢، ص ٣٨٤.

٢٥. في تأويل الآيات الظاهرة: في قوله تعالى ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾: ذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره، قال: نزلت في الأئمة عليهم السلام[3].

ولم أعثر عليه في التفسير المطبوع، وموضعه في ج ٢، ص ٤٠٥.

و هناك موارد أخرى للمخالفة بين ما حكي عن تفسير القمي في كتاب تأويل الآيات الظاهرة، و ما هو الموجود في المطبوع منه[4].

والنتيجة التي يمكن التوصّل إليها بملاحظة الموارد المتقدّمة و نظائرها هي:

إنّ النسخة المتداولة المسماة بتفسير القمي لاتشتمل على تفسير عليّ بن إبراهيم بحذافيره، بل إنّ محرّرها قد تصرّف فيه بأنواع من الحذف و الاختصار و التغيير و التبديل و النقل بالمعنى و غير ذلك.

ولو كان ما صنعه مقتصراً على الحذف والاختصار لكان بالإمكان أن يدعى أنّه لايمنع كلياً من الاعتماد على الفقرات المنقولة فيها عن عليّ إبراهيم، ولكن ما وقع له في موارد عديدة من التغيير و التبديل سواءً في المتون أو الأسانيد ممّا يصعب معه أن يحصل الوثوق و الاطمئنان بما اشتملت عليه من الروايات و الأخبار و إن كان رجال أسانيدها من الثقات، إلّا أن تنضّم إليها قرينة خارجيّة.

[خلاصة الكلام]

و قد تلخّص ممّا تقدّم أنّه فيما يتعلّق بهذه المجموعة المعروفة بتفسير عليّ بن إبراهيم القمي – التي وصلت إلى الأعلام الأربعة أصحاب البحار و الوسائل و البرهان و نور الثقلين و من بعدهم – لابدّ من الاعتراف بأمرين:

١. ما تنبّه له صاحب الذريعة[5] من اشتمالها على روايات كثيرة مروية بطرق أُخرى غير طريق عليّ بن إبراهيم.

٢. ما لاحظته عند المقارنة بين المنقول في مصادر المتقدّمين عن كتاب التفسير، و ما هو الموجود في هذه المجموعة نقلاً عن عليّ بن إبراهيم من عدم التطابق بينهما في موارد كثيرة.

و مقتضى ذلك أنّ هذه المجموعة ليست كتاب تفسير القرآن لعليّ بن إبراهيم بلازيادة و لانقيصة و لاتغيير و لاتبديل، بل هي مؤلّف آخر لمؤلّف آخر، فهو يشبه إلى حدّ ما كتاب ابن العتايقي الحلّي الذي اختصر فيه تفسير عليّ بن إبراهيم، و أضاف عليه بعض ما رآه مناسباً، والله العالم بحقائق الأُمور.

الهوامش

١. كتاب الرجال، ١٩٧.

٢. الفهرست، ص ١١٥؛ كتاب الرجال، ص ١٩٧؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١١١؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ١٩١؛ لاحظ: معجم الأدباء، ج ١٢، ص ٢١٥.

٣. فهرست ابن النديم، ص ٥٥.

٤. المذكور في فهرست ابن النديم (اختيار القرآن)، ولكن في معجم الأُدباء ما في المتن، و الظاهر أنّه الصحيح.

٥. هو الشيخ كمال الدين عبدالرحمن بن محمّدبن إبراهيم بن العتائقي الحلّي. ترجم له في روضات الجنّات ج ٤، ص ١٩٣، و ذكر في ص ١٩٥ أن له كتاباً مختصراً لتفسير عليّ بن إبراهيم القمي رحمه الله فيما يقرب من عشرة آلاف بيت، عندنا منه نسخة عتيقة، يقول في أوله بعد الحمد والصلاة: فإنّي وقفت على كتاب الأستاذ الفاضل عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي (رضي الله عنه و أرضاه) فوجدته كتاباً ضخماً قابلاً للاختصار، فأحببت أن أختصره بإسقاط الأسانيد و المكرّر و حذف بعض لفظ القرآن الكريم لشهرته إلّا ما لابدّ منه، و بحذف ما فائدته قليلة، و ربما أضيف إلى الكتاب ما يليق به، ثمّ قال في آخره:

و هذا آخر ما احتويناه و نقّحناه من السبعة أجزاء من كتاب عليّ بن إبراهيم بن هاشم، و أضفنا إليه ما خطر بالبال ممّا يناسبه ورددنا ماجاء ظاهره في عدم العصمة بالأنبياء و الأولياء؛ فإنّ مذهب أهل البيت، الأئمة الطاهرين ليس ما يقوله هذا الرجل فليتأمّل. فإنّ مذهبهم تنزيه الأنبياء و الأئمة عن جميع القبائح. واعلم أنّ لنا في كثير من هذا الكتاب نظراً فإنّه لايوافق المذهب الذي هو الآن مجمع عليه، وكتب عبدالرحمن ابن محمّد بن إبراهيم بن العتائقي منقّح الكتاب و مختصره، و ذلك في غرة ذي الحجة سنة سبع وستين و سبعمائة. والحمد لله رب العالمين. و صلّى الله على سيدنا محمّد و آله الطاهرين، وسلّم تسليماً. آمين رب العالمين.

و توجد نسختان من هذا المختصر – في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي برقم ١٢٦٤١ و ١٢٢١٦، كما توجد نسخة أخرى منه في مكتبة السيد المرعشي في قم، و قد ذكرت خصوصياته في فهرست كتابهاى خطي كتابخانة آية الله مرعشي، ج ١، ص ٣٠٩.

وجدير بالذكر أنّه توجد في هذه المكتبة أيضاً نسخة من مختصر آخر لتفسير عليّ ابن إبراهيم في مجموعة بخطّ سلام الله بن عارف بن محمّد عارفي مودغاى في رمضان ٩٣٩، وورد في مقدمته ما مضمونه: «إنّ بعض الطلبة قام باختصار تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي ولما كان اختصاره لايخلو من بعض النواقص تداركتها و قابلته مع نسخة الأصل من تفسير عليّ بن إبراهيم الموجود في خزانة الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام و خصوصيات هذه النسخة مذكورة في فهرست كتابهاى خطي كتابخانة آية الله مرعشي، ج ٢، ص ٧١.

٦. لاحظ: الذريعة، ج ١، ص ٣٥٥.

٧. يجدر الإشارة إلى أنّ المصادر التي نقلت عن تفسير القمّي لاتنحصر فيما ذكر، ولكن لاحظت فيما عثرت عليه من غيرها أنّها اعتمدت في النقل عنه على أحد المصادر المذكورة، مثلاً نقل عنه المحقّق في المعتبر (ص ٢٨٠) و العلّامة في المختلف (ج ٣، ص ٢٠٢) و ابن فهد في المهذّب البارع (ج ١، ص ٣٥١) و المحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة (ج ٤، ص ١٦٥). و الظاهر أنّ مصدر الجميع ما نقله الشيخ في كتاب الزكاة من التهذيب.

و أيضاً نقل عنه الفاضل المقداد في كنز العرفان (ج ١، ص ١٥٥، ٣٦٧، و ج ٢، ص ١٩). و غيرها. و الظاهر أنّ مصدره في ذلك هو مجمع البيان للطبرسي.

و نقل عنه ابن أبي الجمهور الأحسائي في عوالي اللآلي (ج ١، ص ٤٣٩ و ج ٢، ص ٥١، ١٠١، ١١١ ؛ و ج ٣، ص ١٢١)، و الظاهر أنّ مصدره في الأول قواعد الشهيد و في الثلاثة التي بعده كنز العرفان و في الأخير المهذب البارع لابن فهد الحلي.

٨. توجد لكتاب التفسير مخطوطات كثيرة في هذا الوقت – منها عشر نسخ في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف – ولكن لم يتيسر لي الإطلاع على ما يرقى تاريخه إلى القرن العاشر فضلاً عما قبله من القرون.

٩. تفسير البرهان، ج ١، ص ١٩، و توجد مخطوطة مماثلة لها في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف تحت رقم ٢٠٣٧ و تاريخ كتابتها محرم سنة ١٠٨٨.

١٠. الفهرست، ص ١١٥.

١١. الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٢.

١٢. توجد نسخة من الكتب المذكورة في مجموعة واحدة في مكتبة السيد الحكيم رحمه الله في النجف الأشرف تحت رقم ٣١٦.

١٣. و قد صرّح رحمه الله في الفائدة الرابعة من خاتمة الوسائل (ج ٢٠، ص ٣٤) بأنّه اعتمد في صحّة نسبة جملة من مصادره إلى مؤلّفيها على بعض القرائن منها موافقة مضامينها لروايات الكتب المتواترة.

١٤. مستدرك الوسائل، الخاتمة، ج ١، ص ٣١.

١٥. ممّا يشير إلى قلّة نسخ غالب كتب المتقدمين قبل عصر العلّامة المجلسي ما ذكره المحقّق الأردبيلي رحمه الله في ضمن كلام له في مجمع الفائدة (ج ٥، ص ٩) قائلاً: إنّه الآن مثلاً ما بقي من قريب من مائتي كتاب للشيخ المفيد ... إلا المقنعة في بعض البلاد. و من ثلاثمائة تقريباً من كتب الصدوق ... إلا من لايحضره الفقيه و ثواب الأعمال في بعض البلاد، و ما ذكره في كتابه الأمالي و المجالس و كتاب الاعتقادات و هي موجودة أيضاً انتهى.

١٦. الفهرست، ص ٢٣.

١٧. طبقات أعلام الشيعة، القرن السادس، ص ١٤٩.

١٨. و من المصادر التي ينبغي مقابلة النسخة المتداولة من التفسير بها المختصران المذكوران في هامش، ص ٥٤٤ ولكن لم يتيسّر لي الإطلاع عليهما إلى اليوم.

١٩. لاحظ: مجمع البيان ج ١ / ٣٧٤ = تفسير القمّي ج ١/ ٥٩، ج ١/ ٣٨٨ = ج ١ / ٦٠؛ ج ١ / ٤١٤ = ج ١ / ٦٣؛ ج ١ / ٤٨٠ = ج ١ / ٦٤؛ ج ٢ / ١٠ = ج ١ / ٦٦؛ ج ٢ / ٢١ = ج ١ / ٦٦؛ ج ٢ / ١٠١ = ج ١ / ٧٤؛ ج ٢ / ١٤٣ = ج ١ / ٨١؛ ج ٢ / ١٥٠ = ج ١ / ٨٢؛ ج ٢ / ١٦١ = ج ١ / ٨٤؛ ج ٢ / ١٩٨ = ج ١ / ٩٣؛ ج ٢ / ٢٢٣ = ج ١ / ١٩٤؛ ج ٢/ ٢٥٩ = ج ١ / ٩٩؛ ج ٢ /

٣١٨ = ج١ / ١٠٥؛ ج٢ / ٣٧٩ = ج١ / ١١٦؛ ج٢ / ٤٤٧ = ج١ / ١٢٤؛ ج٢ / ٤٧٢ = ج١ / ١٢٩؛ ج٣ / ٨ = ج١ / ١٣٠؛ ج٣/ ١٤٨ = ج١/ ١٤٥؛ ج٣/ ١٥٣= ج١/ ١٤٦؛ ج٣/ ١٨٩ = ج١/ ١٥٢؛ ج٣/ ٢٠١ = ج١/ ١٥٣؛ ج٣/ ٢٠٧= ج١/ ١٥٥؛ ج٣/ ٢٣٦ = ج١/ ١٧٠؛ ج٣/ ٤٢٤ =ج١/ ١٨٧؛ ج٤/ ٦ = ج١/ ١٩٢؛ ج٤/ ٥٦ = ج١/ ٢٠٠؛ ج٤/ ١٢٠ = ج١/ ٢١١؛ ج٤/ ١٨٥= ج١/ ٢٢٠؛ ج٤/ ٢٥٩ = ج١/ ٢٣١؛ ج٤/ ٢٧١ = ج١/ ٢٣٦؛ ج٤/ ٢٩٦ = ج١/ ٣٣٢؛ ج٤/ ٣٤٠ = ج١/ ٢٣٨؛ ج٤/ ٣٤١ = ج١/ ٢٣٨؛ ج٤/ ٣٥٥ = ج١/ ٢٤٠؛ ج٤/ ٣٦٨ = ج١/ ٢٤١؛ ج٤/ ٤٣١ = ج١/ ٢٥٥؛ ج٤/ ٤٦١ = ج١/ ٢٧٦؛ ج٤/ ٤٩٤ = ج١/ ٢٧٠؛ ج٥/ ٥٧= ج١/ ٢٧٦؛ ج٥/ ٢٢٣ = ج١/ ٣١٦؛ ج٥/ ٢٣٠ = ج١/ ٣١٧؛ ج٥/ ٣٦٥ = ج١/ ٣٤٠؛ ج٥/ ٣٧٣ = ج١/ ٣٤١؛ ج٥/ ٤٠٠ = ج١/ ٣٤٤؛ ج٥/ ٤٠٧ =ج١/ ٣٤٦؛ ج٥/ ٤١٨ = ج١/ ٣٥٧؛ ج٥/ ٤٢٢ = ج١/ ٣٤٨؛ ج٥/ ٤٤٠ = ج١/ ٣٤٩؛ ج٥/ ٤٥٧ = ج١/ ٣٥٦؛ ج٦/ ٧٨ = ج١/ ٣٧١؛ ج٦/ ١٢٦ = ج ٣٧٧؛ ج٦/ ٢٥١ = ج٢/ ١٩؛ ج٦/ ٣٤٢ = ج٢/ ٣٥؛ ج٦/ ٣٦٢ = ج٢/ ٣٧؛ ج٦/ ٣٦٢ = ج٢/ ٣٨؛ ج٦/ ٤٥٢ = ج٢/ ٥٢؛ ج٧/ ٣٥٩ = ج٢/ ١٢٥؛ ج٧/ ٣٩٣ = ج٢/ ١٢٩؛ ج٧/ ٤٠٤ = ج٢/ ١٣١؛ ج٨/ ١٦١ = ج٢/ ١٧٢؛ ج٨/ ٢٧٥ = ج٢/ ٢١٥؛ ج٩/ ١٥٧ = ج٢/ ٢٩٩؛ ج٩/ ٢٥٦ = ج٢/ ٢٢٨؛ ج١٠/ ٢١٠ = ج٢/ ٣٩٨؛ ج١٠/ ٢٤٨ == ج٢/ ٤٠٢.

ويلاحظ أنّ الطبرسي (رضي الله عنه) روى في جملة من الموارد المذكورة عن عليّ بن إبراهيم بإسناده عن الصادق عليه السلام مع أنّ الموجود في التفسير المطبوع خالٍ عن الإسناد إليه. ومن تلك الموارد ما ورد في: ج١، ص ٤١٤ و٤٨٠؛ ج٢، ص ١٠ و١٩٨؛ ج٥، ص ٢٢٣؛ ج ٦، ص ١٢٤؛ ج ١٠، ص ٢٤٨.

ويحتمل أن يكون منشأ ذلك هو أنّه رحمه الله فهم أن جميع التفسير مروي عن الصادق عليه السلام فعبّر بذلك، ولكن الأقرب أنّ منشأه أن جامع النسخة الموجودة من التفسير هو الذي تصرف في روايات عليّ بن إبراهيم بالحذف و الاختصار كما ستأتي الشواهد على ذلك.

٢٠. الذريعة، ج ٤، ص ٣٠٣، وما بعدها.

هذا ... ولكن وقفت أخيراً على كلام للمحقق الشيخ أسد الله الكاظمي رحمه الله في كشف القناع (ص ٢٤١) يتّضح منه أنّه سبق صاحب الذريعة (طاب ثراه) في الالتفات إلى اشتمال النسخة المتداولة من كتاب التفسير على زيادات كثيرة لم تكن لعليّ بن إبراهيم.

قال (أعلى الله مقامه) ما لفظه: (و ربما يظهر من بعض عبارات تفسيره [أي تفسير عليّ بن إبراهيم] أن كثيراً من رواياته من زيادة راوي الكتاب المذكور اسمه في أوائله، فلعله هو الذي ألّفه حين كفّ بصر عليّ بن إبراهيم، فإنّ النجاشي ذكر أنه أضرّ في وسط عمره).

أقول: الأرجح بملاحظة ما سيأتي من الشواهد في الجهة الثانية أن أصل كتاب التفسير كان من تأليف علي بن إبراهيم، وإنّما أجرى عليه التغييرات من إضافة وحذف وتعديل وتبديل في زمن لاحق، وهذه النسخة هي التي وصلت إلى أيدي المتأخّرين.

٢١. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ١٠٢.

٢٢. لاحظ: الذريعة، ج ٤، ص ٣٠٤ وما بعدها.

٢٣. ذكر صاحب الذريعة رحمه الله في ضمن استبعاده رواية عليّ بن إبراهيم عن ابن عُقْدة بأنّ عليّ بن أبراهيم أستاذ الكليني، و ابن عقدة يروي عن الكليني كتابه الكافي، فكيف يروي عن ابن عقدة رجل هو من أجلّ مشايخ أستاذه؟! ولكن ما ذكره من رواية ابن عقدة كتاب الكافي كأنه سهو من قلمه الشريف.

٢٤. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٠٣.

٢٥. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٢٥٥.

٢٦. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١١٢.

٢٧. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٦٥.

٢٨. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٤٠٧.

٢٩. تفسير البرهان، ج ١، ص ٣٢.

٣٠. تفسير البرهان، ج١، ص ٣٦.

٣١. تفسير البرهان، ج١، ص ٥٥.

٣٢. تفسير البرهان، ج١، ص ٥٧.

٣٣. تفسير البرهان، ج١، ص ٦٠.

٣٤. تفسير البرهان، ج١، ص ٧٧.

٣٥. تفسير البرهان، ج١، ص ٨٢.

٣٦. تفسير البرهان، ج١، ص ١٠١.

٣٧. تفسير البرهان، ج١، ص ١٠٣.

٣٨. تفسير البرهان، ج١، ص ١١١.

٣٩. تفسير البرهان، ج١، ص ١١٣.

٤٠. تفسير البرهان، ج١، ص ١١٤.

٤١. تفسير البرهان، ج١، ص ١١٦.

٤٢. تفسير البرهان، ج١، ص ١٢٠.

٤٣. تفسير البرهان، ج١، ص ١٢٢.

٤٤. تفسير البرهان، ج١، ص ١٢٤.

٤٥. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٩٩.

٤٦. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٧٩ و ٣١٨ و ٣٨٩.

٤٧. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٤٤.

مقالات

٤٨. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ١٢٢ و ٢٩٢ و ٢٩٤؛ وج ٢، ص ٢٩.
٤٩. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ١٠٣ و ١٠٦ و ١٠٩ وغيرها؛ وج ٢، ص ١٧ و ١٩ و ٢١ و ١٦٠ وغيرها.
٥٠. لاحظ: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٦٠.
٥١. لاحظ: تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٣١ وغيرها.
٥٢. لاحظ: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٣٣.
٥٣. لاحظ: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٥٠، ٧٩
٥٤. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٩٩.
٥٥. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٤٤.
٥٦. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ١٢٢.
٥٧. باستثناء مورد واحد مذكور في المصباح للكفعمي ويأتي الكلام حوله.
٥٨. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٠١ و ٢٠٤ و ٢٢١ و ٢٤٦؛ وج ٢، ٢٧ و ٤٠ و ٥٦ و ٦١ و ٨٧ و ١١٧.
٥٩. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٥ و ٣٢ و ٣٥ و ٤٣ و ٤٤ وغيرها؛ و ج ٢، ص ١٣ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٥١ و ٥٥ وغيرها.
٦٠. لاحظ: تفسير القمّي، ج ١، ص ١٠٢ و ١٤٠ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ وغيرها؛ و ج ٢، ص ٢٢ و ٤٠ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ وغيرها. وقد توجد بلفظ حدّثني كما في ج ١، ص ٣١٢ و ٣٣٠ و ٣٣٥ و ٣٨٣؛ وج ٢، ص ٥٠ و ١٠١ و ٢٨٠. فلاحظ.
٦١. الذريعة، ج ٤، ص ٣٠٣.
٦٢. ومن هذا القبيل – مضافاً إلى ما تقدّم عن مجمع البيان وما سيأتي عن مصادر أخرى- الموارد التالية:
١. في تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٩: ذكر عليّ بن إبراهيم بن هاشم في كتاب التفسير تفصيل هذه الثمّانية الأصناف (مصارف الزكاة) فقال: فسّرهم العالم عليه السلام فقال ....
وهو موجود في التفسير المطبوع ج ١، ص ٢٩٨ مع بعض الإختلاف.
٢. في التبيان (ج ٣، ص ٣٨٤) ذكر وجهاً في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِن مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ ثمّ قال: وهو الذي ذكره عليّ بن إبراهيم في تفسير أصحابنا.
ويوجد مضمون ما ذكره في التفسير المطبوع ج ١، ص ١٥٨ في ضمن رواية تحكي محاورة شهر بن حوشب والحجّاج.
٣. في القواعد والفوائد ج ٢، ص ٥٢ بعد ذكر قوله تعالى ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ عن عليّ أنها نزلت في بني أمية، أورده عليّ بن إبراهيم عليه السلام في تفسيره.
و يوجد نزولها في بني أمية في ج ٢، ص ٣٠٨ من التفسير المطبوع.
٤. في المصباح للكفعمي ص ٥١٧: وذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره: إن الله خلق الجانّ وهو الجن يوم السبت ... إلخ.
ويوجد هذا المضمون في التفسير المطبوع ج١، ص ٣٢٢ ولكن ظاهره أنه من قسم الزيادات على تفسير القمّي إلا أن يكون هناك سقط أو خلط ولا يبعد ذلك، فلاحظ.
٥. في المصباح أيضاً ص ٢٩٦: بعد ذكر دعاء ليوسف عليه السلام: وهذا الدعاء بعينه في تفسير الطبرسي وتفسير عليّ بن إبراهيم.
وهو موجود في المطبوع ج ١، ص ٣٥٤.
٦٣. مجمع البيان، ج ٧، ص ٢٤١.
٦٤. مجمع البيان، ج ١٠، ص ٢٥٤.
٦٥. تجدر الإشارة إلى أنّ الطبرسي نقل في مواضع من مجمع البيان -كما في ج ١، ص ٣٨١؛ ج ٥، ص ٢٧٢- بعض ما يتعلق بقصتي النبيّين إبراهيم ونوح عليهما السلام نقلاً عن عليّ بن إبراهيم ولم أجده في التفسير المطبوع، ويحتمل أن يكون مصدره في ذلك كتاب الأنبياء الذي عدّه النجاشي من مؤلفاته.
كما أنّ الطبرسي نفسه حكى عنه في مواضع من إعلام الورى -كما في ج ١، ص ٥٨ و ١٠٢ و ١٣٥ و ١٣٦ – بعض ما يتعلّق ببعثة النبي صلى الله عليه وآله ومغازيه و هو أكثر تفصيلاً مما رأيته في مطاوي كتاب التفسير (ج ١ من ص ٢٧٣ إلى ص ٢٨٠). و يحتمل أن يكون مصدره في ذلك كتاب المبعث و غزوات النبي الذي وصلت نسخته إلى السيد ابن طاوس، وحكى عنه في كتابه الأمان من أخطار الأسفار و الأزمان في ص ٦٥ وغيرها. وروى الطبرسي في موضع واحد من إعلام الورى في ج ١، ص ٢٩٦ عن كتاب التفسير، ولكن الموجود في المطبوع منه في ج ١، ص ٣٦٥ مغاير له في اللفظ كثيراً، ويبدو أنّه اعتمد على نقل غيره حيث قال: «رووا عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم في تفسير القرآن عن الصادق عليه السلام» فتأمل.
٦٦. مناقب آل أبي طالب ج ٤، ص ١٦٠.
٦٧. حكى ابن شهر آشوب في مواضع أخرى من المناقب عن كتاب التفسير ما يوجد فيه ولو مع بعض الإختلاف الطفيف، لاحظ: المناقب= ج ٤، ٢٥٠= التفسير ج ١، ص ١٥٥ وج ٤، ص ٢١٥ ج ١، ص ٣٧٧؛ ج ٤، ص ١٧٨ = ج ١، ص ٢١١؛ ج ٤، ص ٤٢١ - ج ٢، ص ١٢٩؛ ج ٣، ص ٢٣٦؛ ج ١، ص ٢٣١. و نقل في مورد واحد (ج ١، ص ٤٤) عن «عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي في كتابه» ما يتعلق ببعثة النبي صلى الله عليه وآله

ولم أجده في التفسير المطبوع، ولعله وصل إليه كتاب المبعث و المغازي، فنقل عنه كما وصل إليه كتاب قرب الإسناد لعليّ بن إبراهيم فنقل عنه ج ٢، ص ٢٨٢.

٦٨. كتاب النقض المسمّى ببعض مثالب النواصب ص ٢٨١ و مؤلفه الشيخ نصير الدين عبد الجليل بن أبي الحسين بن أبي الفضل القزويني وله ترجمة في طبقات أعلام الشيعة القرن السادس، ص ١٥٤.

وجدير بالذكر أنّه يظهر منه في ص ٢٨٢ أن كتاب التفسير لعليّ بن إبراهيم ليس من التفاسير المعتبرة! فقد ذكر ما ترجمته: «إنّ تفاسير الشيخ الطوسي و الفتال النيشابوري و الطبرسي و أبي الفتح هي التفاسير المعروفة و المعتبرة و المعتمدة» فتأمل.

و قد قدح المحقّق الكاظمي أيضاً في جملة مما ورد في هذا التفسير في كلام له في كشف القناع ص ٢١٤ في الردّ على ما ذكره المحدّث الإسترآبادي من «أنّه تفسير صحيح يجوز الاعتماد عليه لأنه مأخوذ كله من أصحاب العصمة» فلاحظ.

٦٩. سعد السعود، ص ٨٤.

٧٠. حكى ابن طاوس في مواضع أُخرى من سعد السعود عن تفسير القمّي، كما في ص ٨٣ و ٨٥ و ٨٧ و هو موجود في التفسير المطبوع بما لا يختلف عنه كثيراً في ج ١، ص ٥٩ و ٣٧٧؛ و ج ٢، ص ١٤٦.

٧١. فرج المهموم، ص ٢٥.

٧٢. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٣٣.

٧٣. تأويل الآيات الظاهرة، ص ١٢٧.

٧٤. تأويل الآيات الظاهرة، ص ١٧٣.

٧٥. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٢٢٢.

٧٦. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٢٤٩.

٧٧. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٢٦٩.

٧٨. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٢٩٥.

٧٩. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٣١٧.

٨٠. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٤١٣.

٨١. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٥٧٠.

٨٢. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٥٧١.

٨٣. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٥٨٤.

٨٤. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٧٣٥.

٨٥. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٧٤٦.

٨٦. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٧٨٨.

٨٧. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٥٢٦.

٨٨. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٥٧٧.

٨٩. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٦٩٢.

٩٠. تأويل الآيات الظاهرة، ص ٧٣٩.

٩١. لاحظ: تأويل الآيات الظاهرة ص ٣٢ - تفسير القمّي ج ١، ص ٣٢، ص ٢٦٤ = ج ١، ص ٣٨٨؛ ص ٢٦٧ = ج ١، ص ٣٩٠؛ ص ٢٧٣ = ج ٢، ص ١٩؛ ص ٢٧٦ = ج٢/٢٣؛ ص ٢٩٧= ج٢/٥١؛ ص ٣٤٧ = ج٢/٩٧؛ ص٣٩٦ = ج٢/١٢٥؛ ص٤٠٧ = ج٢/١٣٣؛ ص٤١٦ = ج٢/١٤٧.

أما ما نقله في تأويل الآيات الظاهرة ممّا يطابق الموجود في التفسير المطبوع ولو مع بعض الاختلاف الناشئ من النقل بالمعنى أو الاختصار و الحذف فموارد كثيرة منها ما يلي:

تأويل الآيات الظاهرة ص ٣٠- تفسير القمّي ج ١/٩٨؛ ص ٩٨ = ج١/٧١؛ ص ١١٢ = ج١/١٠٠؛ ص١١٩ = ج١/١٠٥؛ ص١٢٥ = ج١/١٠٩؛ ص١٢٧ = ج١/١١٠؛ ص١٣٧ = ج١/١٤٠؛ ص١٤٥ = ج١/١٤٢؛ ص ١٥٥ = ج١/١٧٠؛ ص١٧٠ = ج١/٢١١؛ ص١٧٢ = ج١/٢١٥؛ ص١٧٧ = ج١/٢٣٠؛ ص ١٨٠= ج١/٢٣١؛ ص ١٨٦ = ج١/٢٤٧؛ ص٢٠٣ = ج١/٢٨٢؛ ص٢٠٥ = ج١/٢٨٣؛ ص٢٠٧ = ج١/٢٨٤؛ ص٢١٤ = ج١/٣٠١؛ ص٢١٦ = ج١/٣٠٦؛ ص٢٢٦ = ج١/٣١٦؛ ص٢٣٠ = ج١/٣٢٤؛ ص٢٣٢ = ج١/٣٢٤؛ ص٢٣٦ = ج١/٣٥٩؛ ص٢٣٨ = ج١/٣٦٣؛ ص٢٣٩ = ج١/٣٦٣؛ ص٢٤٠ = ج١/٣٦٥؛ ص٢٤٦ = ج١/٣٦٧؛ ص ٢٤٦ = ج١/٣٦٩؛ ص٢٥١ = ج١/٣٧١؛ ص٢٥٧ = ج١/٣٨٣؛ ص٢٦٣ = ج١/٣٨٨؛ ص٢٦٣ = ج١/٣٨٨؛ ص٢٦٦ = ج١/٣٨٩؛ ص٢٧٤ = ج٢/٢١؛ ص٢٨٧ = ج٢/٣٥؛ ص٣٠١ = ج٢/٥٣؛ ص٣٠٢ = ج٢/٥٦؛ ص٣٠٨ = ج٢/٦١؛ ص ٣١١ = ج٢/٦٤؛ ص ٣٤٣ = ج٢/٨٥؛ ص٣٩٧ = ج٢/١٢٩؛ ص٤٠١ = ج٢/١٣٠؛ ص٤٠٢ = ج٢/١٣٠؛ ص٤١٥ = ج١/١٤٣؛ ص ٤١٨ = ج٢/١٤٧؛ ص ٤١٩ = ج٢/١٤٩؛ ص٤٣١ = ج٢/١٦٥؛ ص٤٧٢ = ج٢/٢٠٩؛ ص٤٨٣ = ج٢/٢٢٢؛ ص٤٩٥ = ج٢/٢٤٢؛ ص٥٠٣ = ج٢/٢٤٨؛ ص٥٠٦ = ج٢/٢٤٩؛ ص٥١٢ = ج٢/٢٥٣؛ ص ٥١٦ = ج٢/٢٥٥؛ ص ٥١٨ = ج٢/٢٥٩؛ ص٥١٩ = ج٢/٢٦١؛ ص٥٨٦ = ج٢/٣٢٦؛ ص٧٠٥ = ج٢/٣٩٠؛ ص٣٢ = ج٢/٤٠١؛ ص ٧٤٠ = ج ٢/٤٠٦؛ ص ٣٧١ = ج٢/٤٠٠؛ ص ٧٦٩ = ج٢/٤٢٢؛ ص ٧٦٨ = ج٢/٤١٩.

*. وسائل الإنجاب الصناعية، السيد محمد رضا السيستاني، ط ٢، بيروت، دار المؤرّخ العربي ١٤٢٨، ص ٥٤٣ – ٥٧١، الملحق الرابع.